

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله خالق الإنسان ، متميزاً بما علمه من التبئين والبيان ، وصلى على
أفضل من صلح بأمره وزجره ، داعياً وناهياً ، وعلى الطاهرين من آله وسلم .
وبعد فإنك جاريتني --- أطال الله بقاءك في أشمل سعادة وأكمل سلامة ،
لمّا رأيته أقصر ما أستفضله من وقتي ، وأستخلصه من وكدي ^(١) ، على عمل
شرح للاختيار المنسوب إلى أبي تمام حبيب بن أوس الطائي ، المعروف بكتاب
الحاسة أمر - الشعر وفنونه ^(٢) ، ونال الشعر له في الجاهلية وما بعدها ، وفي
أوائل أيام الدولتين وأواخرها من الرفعة به ، إذ كان الله عز وجل قد أقامه
للعرب مقام الكتّاب لغيرها من الأمم ، فهو مستودع آدابها ، ومستحفظ
أنسابها ، ونظام فخارها يوم النفار ، وديوان حجاجها عند الخصاص .

ثم سألتني عن شرائط الاختيار فيه ، وعمّا يتميز به التّظهير عن النثر ،
وما يحمد أو يذم من الغلو فيه أو القصد ، وعن قواعد الشعر التي يجب الكلام
فيها وعليها ، حتى تصبح جوائنها محفوظة من الوهن ، وأركانها محروسة من الوهي
إذ كان لا يُحكم للشاعر أو عليه ^(٣) بالإساءة أو بالإحسان إلّا بالفحص عنها ،
وتأثّل مأخذه منها ، ومدى شأوه فيها ، وتمييز المصنوع مما يحوّه من المطبوع
والآتي المستسهل من الأبي المستكره . وقضيت العجب كيف وقع الإجماع من
النقاد على أنه لم يتفق في اختيار المقطعات أنتي مما جمعه ، ولا في اختيار

(١) الوكد بالضم : السعي والجهد ، وبالفتح : المراد ، والهم ، والقصد .

(٢) أمر ، هو المفعول الثاني لجاريتني في الكلام قبله . على أن المعروف أن يقال جراه

في كذا ويكدا ، أي بجى معه في المناظرة والجدال .

(٣) م : « وعليه » .

لِلْقَصْدَاتِ أَوْفَى مِمَّا دَوَّنَهُ الْمُفْضَلُ وَنَقَدَهُ^(١) .

وقلت إنَّ أبا تمامَ معروفُ المذهبِ فيما يقرِّضُه ، مألوفُ المسلكِ لما ينظمه
نازعٌ في الإبداعِ إلى كلِّ غايةٍ ، حاملٌ في الاستعاراتِ كلَّ مشقَّةٍ ، متوصِّلٌ إلى
الظفرِ بمطلوبه من الصنعة أين اعتدَّسَ وبماذا عثرَ ، متغلغلٌ إلى توعيرِ اللفظِ
وتفويضِ المعنى أنَّى تأتَّى له وقَدَرُ ؛ وهو عادلٌ فيما انتخبَه في هذا المجموعِ
عن سلوكِ معاطفِ مَيدانه ، ومُرْتَضٍ ما لم يكن فيما يصوغه من أمره وشأنه ،
فقد قلَّبتُه فلم أجِدْ فيه ما يوافقُ ذلكَ الأسلوبَ إلا اليسيرَ . ومعلومٌ أن طبعَ كلِّ
اسمى — إذا ملكَ زمامَ الاختيارِ — يجذبه إلى ما يستلذه ويهواه ، ويصرِّفه
حما ينفِرُ منه ولا يرضاه . وزعمتَ بعد ذلكَ أنَّجَمَ أنكَ مع طولِ مجالسِكَ
لجهايذةِ الشَّعرِ والعلماءِ بمعانيه ، والمبرزين في انتقاده ، لم تقفْ من جهتهم على
حدِّ يودِّيكِ إلى المرفقةِ بجديده ومتوسِّطه وردِّيته ، حتى تجرَّدَ الشهادةُ في شيء
منه ، وتَبَّتْ الْحُكْمُ^(٢) عليه أوْله ، آمنا من المجاذِبِ والمُدافِعِ . بل نعتقدُ أنَّ
كثيراً مما يستجيده زيدٌ يجوزُ أن لا يطابقه عليه عمرو ، وأنه قد يُستحسنُ البيتُ
ويثنى عليه ثم يستهجنُ نظيره في الشَّبه لفظاً ومعنى حتى لا مخالفةً ، فيمرضُ عنه ،
إذ كان ذلكَ موقوفاً على استحلاءِ المستحليِّ واجتواءِ المجتوى ، وأنه كما يَرْزُقُ
الواحدُ في مجالسِ الكبارِ من الإصغاءِ إليه والإقبالِ عليه ، ما يُحرِّمُ صِنْوُهُ
وشبيهه ، مع أنه لا فضيلةَ لذلكَ ولا نقيصةَ لهذا إلا ما فازَ به من الجِدِّ عند
الاصطفاءِ والقَسَمِ .

وقلتَ أيضاً : إني أتمنى أن أعرفَ السببَ في تأخُّرِ الشُّعراءِ عن رُتبةِ
الْكِتَابِ الْبُلْغَاءِ ، والعذرَ في قِلَّةِ المترسِّلين وكثرةِ المُفْلِقِينَ^(٣) ، والملةَ في نباهةِ

(١) يعني بذلك القصائد المفضليات ، التي اختارها المفضل الضبي .

(٢) في الأصل : « لتحكم » وأثبتنا ما في م .

(٣) المفلق : الشاعر المجيد يحى بالعجائب في شعره .

أولئك ونحول هؤلاء، ولماذا كان أكثر المترسلين لا يفلقون في قرص الشعر، وأكثر الشعراء لا يبرعون في إنشاء الكتب، حتى خص بالذكر عدد يسير منهم، مثل إبراهيم بن العباس الصولي، وأبي علي البصير^(١)، والعتابي، في جمعهم بين الفنين، واغترازهم ركاب الظهريين^(٢). هذا ونظام البلاغة يتساوى في أكثره المنظوم والمنثور.

وأنا إن شاء الله وبه الحول والقوة، أورد في^(٣) كل فصل من هذه الفصول ما يحتمله هذا الموضع، ويمكن الاكتفاء به؛ إذ كان لتقصي المقال فيه موضع آخر، من غير أن أنصب لما تصوّره النعوت الأمثلة، تفادياً من الإطالة، ولأنه إذا وضح السبيل وقعت الهداية بأيسر دليل. والله عز وجل الموفق للصواب، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

اعلم أن مذاهب نقاد الكلام في شرائط الاختيار مختلفة، وطرائق ذوي المعارف بأعطافها وأردافها مفترقة، وذلك لتفاوت أقدار منادحيها على اتساعها^(٤) وتنازع أقطار مظانها ومعالمها^(٥)، ولأن تصارييف المباني التي هي كالأوعية، وتضاعيف المعاني التي هي كالأمثلة في المنثور، اتسع مجال الطبع فيها ومسرحه، وتشعب مراد الفكر لها^(٦) ومطرحه. فمن البلاء من يقول: فقر

(١) هو أبو علي الفضل بن جعفر بن الفضل بن يونس النخعي، المهوف بالبصير، كان من أهل الكوفة وسكن بغداد، ومدح المتوكل والفتح بن خاقان، وكان يتشيع في غلو. وبق إلى أيام المعتز. نكت الهيمان ٢٢٥.

(٢) الاغتراز: أن يدخل قدمه في الثور، وهو للجمل مثل الركاب للبغل. في الأصل «اغترارهم»، صوابه في م.

(٣) م: «من».

(٤) المناوح: المغاوير، والمنتح: المكان الواسع.

(٥) عني بالتنازع التباعد.

(٦) م: «فيها».

الألفاظ وَغَرَّرُهَا ، كجواهر العقود ودررها ، فإذا وَسِمَ أَغْفَلَهَا بتحسين نظومها^(١) وَحَلَّى أَعْطَاهَا بتركيب شذورها ، فراق مسموعها ومضبوطها ، وزان مفهومها ومحفوظها ، وجاء ما حُرِّرَ منها مُصَنَّفِي من كَدَّرَ العِيَّ وَالْخَطَلَ ، مقوِّمًا من أَوْدِ اللَّحْنِ وَالْخَطَا ، سالما من جَنَفِ التَّأْلِيفِ^(٢) ، موزونًا بميزان الصواب ، يَمْوُجُ في حواشيه رونقُ الصِّفَاءِ لفظًا وتركيبًا — قَبْلَهُ الفَهْمُ والتَّدَبُّعُ به السمع . وإذا وَرَدَ على ضِدِّ هذه الصفة صَدِيقُ الفَهْمِ منه ، وتأذَى السمع به تأذَى الحواسُّ بما يخالِفُها .

ومنه من لم يَرْضَ بالوقوف على هذا الحدِّ فتجاوزهُ ، والزم من الزيادة عليه تَتَمِيمَ المَقْطَعِ ، وتَلَطُّيفَ المَطْلَعِ ، وَعَطْفَ الأَوَاخِرِ على الأَوَائِلِ ، ودَلَالَةَ الموارد على المصادر ، وتَنَاسُبَ الفصول والوصول ، وتَعَادُلَ الأقسام والأوزان ، والكَشْفَ عن قِنَاعِ المَعْنَى بلفظٍ هو في الاختيار أَوْلَى ، حتَّى يطابق المعنى اللفظ ، ويسابق فيه الذِّهْنُ السَّمْعَ . قال : ولا غاية وراء هذا .

ومنه من تَرَقَّى إلى ما هو أَشَقُّ وَأَصْعَبُ ، فلم تُقْنَعِ هذه التكاليفُ في البلاغة حتَّى طَلَبَ البَدِيعَ : من التَّرْصِيعِ والتَّسْجِيعِ ، والتَّطْبِيقِ والتَّجْنِيسِ ، وعَكْسَ البِنَاءِ في التَّنْظِمِ^(٣) ، وتَوْشِيحَ العبارةِ بِألفاظٍ مُسْتَعَارَةٍ ، إلى وجوهٍ أُخَرَ تَنطِقُ بِهَا الكُتُبُ المَوْثِقَةُ في البَدِيعِ ، فَإِنِّي لم أَذْكَرْ هذا القَدْرَ إِلَّا دَلَائِلَ على أَمْنِهَا . ولكلِّ مما ذَكَرْتُهُ ومما لم أَذْكَرْ رَسْمٌ من النُّفُوزِ والاعتلاء ، بإزائه ما يَضَاهُ فَيُسَلِّمُ لِلشُّكُوصِ والاستتقالِ^(٤) . وأَكْثَرُ هذه الأبوابِ لأصحاب

(١) م : « بحسن نظومها » .

(٢) الجَنَفُ : الميل في الكلام وفي الأمور كلها .

(٣) يعني بذلك ما ورد في نحو قوله :

مودته تدوم لكل هول وحلى كل مودته تدوم

(٤) الاستفحال ، النزول إلى أسفل .

الألفاظ ، إذ كانت المعاني بمنزلة المعارض للجواري^(١) ، فأرادوا أن يلتذ السمع بما يُذرك منه ولا يَمُجِّه ، ويتلقاه بالإصغاء إليه والإذن له فلا يحجبه^(٢) .

وقد قال أبو الحسن ابن طباطبائي^(٣) رحمه الله ، في الشعر : هو ما إن عرَى من معنى بديع لم يَفِرَّ من حُسن الديباجة ؛ وما خالف هذا فليس بالشعر^(٤) .

ومن البُلغاء من قصد فيما جاش به خاطِرُهُ إلى أن يكون استفادةُ التأمل له ، والباحث عن مكنونه من آثار عقله أكثر من استفادته من آثار قوله أو مثله . وهم أصحابُ المعاني ، فطلبوا المعاني المُعْجِبةَ من خواصِّ أما كتبها ، وانزعوها جزلةً عذبةً حكيمةً ظريفةً أو رائقةً بارعةً^(٥) ، فاضلةً كاملةً ، لطيفةً شريفةً ، زاهرةً فاخرةً ؛ وجعلوا رسومها^(٦) أن تكون قريبة التشبيه ، لائقة الاستعارة ، صادقة الأوصاف ، لائحة الأوصاح ، خلابة في الاستعطاف ، عَظَافَةٌ لدى الاستنفار ، مستوفية لحظوظها عند الاستهام من أبواب التصريح والتعريض ، والإطناب والتقصير ، والجِدِّ والهزل ، والخُشونة والليان^(٧) ، والإباء والإسماح ، من غير تفاوتٍ يظهر في خِلالِ أطباقها ، ولا قصورٍ ينبعُ من أثناء أعمائها ، مبتسمة من مثاني الألفاظ عند الاستشفاف ، محتجبة في غموض الصَّيَان ، لدى الامتحان^(٨) تعطيك مُرادك إن رَفَقْتَ بها ، وتمنحك جانِبها إن

(١) المعارض جمع معرض كبير ، وهو الثوب تعرض فيه الجارية وتجل .

(٢) م : « فلا يحجبه » .

(٣) ذكره ابن خلكان عرضاً في ترجمة أبي القاسم أحمد بن محمد ابن طباطبائي قال : « ولا أدري من هذا أبو الحسن ، ولا وجه النسبة بينه وبين أبي القاسم المذكور » . وفي معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية كتاب له يدعى « عيار الشعر » ذكر في صدره أنه لأبي الحسن محمد بن أحمد ابن طباطبائي العلوي . وذكر هذا الكتاب في كشف الظنون وذكر أنه لابن طباطبائي .

(٤) م : « بشعر » .

(٥) م : « حكيمة ظريفة ، أو رائقة بارعة » .

(٦) م : « وسومها » .

(٧) الليان ، بالفتح كسحاب : مصدر لان يابن لينا وليايا .

(٨) لدى الامتحان ، ساقطة من م .

عَنُفَتْ معها . فهذه مَنَاسِبُ المعاني لَطُلَّابِهَا ، وتلك مَنَاصِبُ الألفاظ لأَرْبَابِهَا . ومتى اعترف اللفظ والمعنى فيما تَصُوبُ به العقول^(١) فثَعَانَقَا وتَلَابَسَا ، متظهِرَيْنِ في الاشتراك^(٢) وتوافقًا ، فهناك يلتقي قَرَبًا البلاغة^(٣) فَيُمِطَرُ رَوْضُهَا ، وَيُنَشَّرُ وشيْهَا ، وَيَتَجَلَّى البيان فصيحَ اللسان ، نَجِيحَ البرهان ، وترى رائدِي الفهم والطَّبع متباشرين لهما من المسموعِ والمَقُولِ بالمسرح الخِصْبِ والمَكْرَعِ^(٤) العذب . فإذا كان الثَّرُ — بما له من تقاسيم اللفظ والمعنى والنظم — اتسع نطاقُ الاختيار فيه على ما يَبْنَاهُ بحسبِ اتساعِ جوانبها وموادها ، وتكاثرِ أسبابها ومَوَاتِنِهَا^(٥) ، وكان الشعر قد ساواه في جميع ذلك وشاركه ، ثم تفرَّدَ عنه وتميَّزَ بأن كان حَدُّهُ « لفظ موزون مُتَقَيِّ يَدُلُّ على معنى » ، فازدادت صفاته التي أحاط الحَدُّ بها بما انضمَّ من الوزن والتقفية إليها ، ازدادت الكُلْفُ في شرائطِ الاختيار فيه ، لأن للوزن والتقفية أحكامًا تماثلُ ما كانت للمعنى واللفظ والتأليف أو تُقَارِبُ ، وهما يقتضيان من مراعاة الشاعر والمتنقِّد ، مثل ما تقتضيه تلك من مراعاة الكاتب والمتصفح ، ثلثا يَحْتَلُّ لهما^(٦) أصلٌ من أصولها ، أو يَمْتَلِ فَرْعٌ من فروعها .

فإذا كان الأمر على هذا ، فالواجب أن يُتَبَيَّنَ ما هو مجموعُ الشعر المعروف عند العرب ، لِيَتَمَيَّزَ تَلِيدُ الصنعة من الطريف ، وقديمُ نظامِ القريض من الحديث ، ولتُعَرَفَ مواطئُ أقدامِ المختارين فيما اختاروه ، ومراسمُ إقدام

(١) تصوب به : تجود به ، من قولهم صاب المطر صوباً : نزل .

(٢) في الأصل : « الاعتراف » وأثبتنا ما م .

(٣) ضبطت في الأصل بضم التاء وفتح الراء وتشديد الياء ، وهذا خطأ . يقال التقي الثريان ، وذلك أن يجيء المطر فيرسخ في الأرض حتى يلتقي هو وندى الأرض . اللسان (ثرا) .

(٤) م : « المشرع » .

(٥) موات : جمع مائة بوزن فاعلة ، وهي الوسيلة .

(٦) هذه الكلمة ساقطة من م .

المزيفين على ما زيفوه ، ويُفْلَمَ أيضاً فرق ما بين المصنوع والمطبوع ، وفضيلة الاتي السمنج على الأبي الصعب ، فنقول وبالله التوفيق :

إنهم كانوا يحاولون شرفَ المعنى وصحَّته ، وجزالة اللفظ واستقامته ، والإصابة في الوصف — ومن اجتماع هذه الأسباب الثلاثة كثرت سوائر الأمثال ، وشواردُ الأبيات — والمقاربة في التشبيه ، والتحام أجزاء النظم والتثامها على تحيُّر من لذيذ الوزن ، ومناسبة المستعار منه للمستعار له ، ومشاكلة اللفظ للمعنى وشدة اقتضائهما للقافية حتى لا منافرة بينهما — فهذه سبعة أبواب هي عمود الشعر ، ولكل باب منها معيار .

فمعيار المعنى أن يُعْرَضَ على العقل الصحيح والفهم الثاقب ، فإذا انعطف عليه جَنَّبَتَا القبول والاصطفاء ، مستأنساً بقرائنه ، خرج وافياً ، وإلا انتقص بمقدار شوبه ووخشته .

وعيار اللفظ الطبعُ والرؤية والاستعمال ، فما سَلِمَ مما يَهْجَنُّهُ عند العرضِ عليها فهو المختار المستقيم . وهذا في مُفرداته وجملته مُرَاعَى ، لأن اللفظة تُسَكَّرُ بانفرادها ، فإذا ضَامَتْهَا مالا يوافقها عادت الجملة هَجِينَا .

وعيار الإصابة في الوصف الذكاء وحسن التمييز ، فما وجداه صادقاً في العلوق ممازجاً في اللُصُوق ، يتعسَّرُ الخروج عنه والتبرُّؤ منه ، فذاك سيءُ الإصابة فيه . ويروى عن عمر رضى الله عنه أنه قال في زهير : « كان لا يمدحُ الرجلَ إلا بما يكون للرجال » . فتأمل هذا الكلام فإن تفسيره ما ذكرناه .

وعيار المقاربة في التشبيه الفطنة وحسن التقدير ، فأصدقُه مالا ينتقص عند العكس ، وأحسنُه ما أوقع بين شيئين اشتراكهما في الصفات أكثر من انفرداها لتبيين وجه التشبيه بلا كلفة ، إلا أن يكون المطلوب من التشبيه أشهر صفات المسبَّبه وأملكها له ، لأنه حينئذ يدلُّ على نفسه ويحميه من الغموض والالتباس .

وقد قيل : « أقسام الشعر ثلاثة : مَثَلٌ سائرٌ ، وتشبيه نادر ، واستعارةٌ قريبة » .
وعيار التحام أجزاء النظم والثامه على تخيير من لذيذ الوزن ، الطبعُ واللسان ،
فالم يتعثر الطبعُ بأبنيتِه وعقودِه ^(١) ، ولم يتجسّس اللسانُ في فصوله ووصوله ،
بل استمرّافيه واستسمّلاه ، بلا ملال ولا كلال ، فذاك يُوشِكُ أن يكون القصيدة
منه كالبيت ، والبيتُ كالكلمة تسالماً لأجزائه وتقارناً ، وألا يكونَ كما
قيل فيه :

وشعرٍ كبير الكبش فرّق بينه لسانٌ دعى في القريضِ دَخيل ^(٢)
وكما قال خلف :

وبعضُ قريضِ الشعرِ أولادُ علةٍ يكذُّ لسانُ الناطقِ المتَحَقِّطِ ^(٣)
وكما قال رؤبة لابنه عُقبة وقد عرّضَ عليه شيئاً مما قاله ، فقال :

* قد قلت لو كان له قرآن ^(٤) *

وإنما قلنا « على تخييرٍ من لذيذ الوزن » لأنّ لذيذه يطربُ الطبعُ لإبقائه ،
ويمازجُه بصفائِه ، كما يطربُ الفهمُ لصوابِ تركيبه ، واعتدالِ نظومِه . ولذلك
قال حسان :

تغنّ في كل شعرٍ أنت قائله إنَّ الفناء لهذا الشعرِ مضمار ^(٥)
وعيار الاستعارة الذهن والفطنة . وملاكُ الأمرِ تقريب التشبيه في الأصل

(١) في الأصل : « بأبيه » ، صوابه في م .

(٢) البيت لأبي البيداء الرياحي ، كما في البيان (١ : ٦٦) .

(٣) أولاد علة : بنو رجل واحد من أمهات شئ ، فهم مختلفون . انظر البيان (١ :

٦٦) والعمدة (١ : ١٧٢) .

(٤) في البيان (٢ : ٦٨) : « إنه يقول لو كان لقوله قرآن » ، وذلك حيث ورد

الخبر برواية أخرى .

(٥) المضمار ، يطلق على الموضع الذي تضمّر فيه الخيل ، وعلى زمانه أيضاً ، ويستعمل

كذلك بمعنى التضمير . عني أن الفناء وسيلة لتحسين الشعر واختباره . وهذا البيت مما لم يرد في

ديوان حسان . وأنشده في العمدة (٢ : ٤٤١) بدون نسبة .

حتى يتناسبَ المشبَّه والمشبَّه به ، ثم يكتفى فيه بالاسم المستعارِ لأنه المَقولُ عَمَّا كان له في الوضع إلى المستعار له .

وعيارُ مشاكلة اللفظ للمعنى وشِدَّة اقتضائهما للقافية ، طول الدُّرْبَة ودوامُ المدرسة ، فإذا حكما بحسن التباس بعضها ببعض ، لا جفاء في خِلالها ولا نُبوْ ، ولا زيادة فيها ولا قُصور . وكان اللفظ مقسوماً على رُتَب المعاني : قد جُعِلَ الأَخْصُّ للأَخْصِّ ، والأَخْصُّ للأَخْصِّ ، فهو البرىء من العيب . وأما القافية فيجبُ أن تكون كالْمَوْعُودِ [به ^(١)] المنتظر ، يتشَوَّفُها ^(٢) المعنى بحَقِّه واللفظ بِقِسْطِهِ ، وإلا كانت قِلَقَةً في مَقَرِّها ، مُجْتَلِبَةً لِسِتْنَةٍ عنها .

فهذه الخصال عُمُودُ الشَّعر عند العرب ، فمن لَزِمَها بحَقِّها وَبَنَى شِعْرَهُ عليها ، فهو عِنْدَهم المُفْلِقُ المِعْظَم . والمُحْسِنُ المُقَدَّم . ومن لم يَجْمَعْها كُلَّها فبِقَدْرِ سُهْمَتِهِ منها يكون نصيبه من التقدُّم والإحسان ، وهذا إجماعٌ مأخوذٌ به ومُتَّبَعٌ نَهْجُهُ حتى الآن .

واعلم أن لهذه الخِصالِ وسائلَ وأُطْرَافاً ، فيها ظَهَرَ صدقُ الواصف ، وغُلُوٌّ الغالى ؛ واقتصادُ المقتصد . وقد اِقتَفَرَهَا اختيَارُ الناقدين ^(٣) ، فمنهم من قال : « أحسنُ الشَّعرِ أصدَقُهُ » قال : لأن تجويدَ قائلِهِ فيه مع كونه في إِسَارِ الصدقِ يدلُّ على الاقتدارِ والحِذْق . ومنهم من اختارَ الغُلُوَّ حتى قيل « أحسنُ الشَّعرِ أكْذَبُهُ » ؛ لأنَّ قائلَهُ إذا أسقط عن نفسه تقابُلَ الوصفِ والموصوفِ امتدَّ فيما يأتيهِ إلى أعلى الرُّتْبَةِ ، وظهر قوَّتُهُ في الصياغة وتمهَّرَ في الصناعة ، وآتَمَتِ مَخارجُهُ ومَوالِجُهُ ، فتَصَرَّفَ في الوصفِ كيف شاء ، لأنَّ التَّمَلَّعَ عنده على المبالغة والتَّهْيِيلِ ، لا المصادفة

(١) هذه من م .

(٢) في الأصل : « يتشوفه » وأثبتنا ما في م .

(٣) الاقتفار : الاقتفاء والتتبع .

والتحقيق . وعلى هذا أكثر العلماء بالشعر والقائلين له . وبعضهم قال : « أحسن الشعر أقصده ^(١) » ؛ لأن على الشاعر أن يبالغ فيما يصير به القول شعراً فقط ^(٢) ، فما استوفى ^(٣) أقسام البراعة والتجويد أو جملها ، من غير غلوٍ في القول ولا إحالة في المعنى ، ولم يُخرج الموصوف إلى أن لا يؤمن لشيء ^(٤) من أوصافه ، لظهور السرف في آياته ، وشمول التزييد لأقواله ، كان بالإيثار والانتخاب أولى .

ويتبع هذا الاختلاف مئيلُ بعضهم إلى المطبوع وبعضهم إلى المصنوع . والفرق بينهما أن الدواعي إذا قامت في النفوس ، وحرّكت القرائح ، أعملت القلوب . وإذا جاشت العقول بمكنون ودائعها ، وتظاهرت مكتسبات العلوم وضرورياتها ، نبعت المعاني ودرّت أخلافها ، وافترقت خفيات الخواطر إلى جليات الألفاظ ، فمتى رُفِضَ التكلف والتعمّل ، وخُلّي ^(٥) الطبع المهذب بالرواية ، المدرّب في الدراسة ، لاختياره ، فاسترسل ^(٦) غير محمول عليه ، ولا ممنوع مما يميل إليه ، أدى من لطافة المعنى وحلاوة اللفظ ما يكون صفواً بلا كدر ، وعفواً بلا جهد ، وذلك هو الذي يسمّى « المطبوع » . ومتى جُمِلَ زمام الاختيار بيد التعمّل والتكلف ، عاد الطبع مستخدماً متمكناً ، وأقبلت الأفكار تستحمله أنقالها ، وتردّده في قبول ما يؤدّيه إليها ، مطابقة له بالإغراب ^(٧) في الصنعة ، وتجاوز المألوف إلى البدعة ، فجاء مؤداه وأثره التكلف يُلوح على صفحاته ، وذلك هو « المصنوع » .

(١) من القصْد ، وهو الوسط في الأمور .

(٢) ورد في نسخة الأصل ، بتشديد الطاء مع ضمها ، وصوابها التشديد مع الكسر ، كما في اللسان والقاموس ، وهي لغة في « قط » ساكنة الطاء بمعنى حسب .

(٣) في الأصل : « فاستوفى » ، والصواب من م .

(٤) م : « بشيء » .

(٥) وردت في الأصل بالحاء المهملة ، مع تقييدها بالإشارة ، والوجه ما أثبتناه من م .

(٦) كذا في م . وفي الأصل : « واسترسل » .

(٧) مطابقة بفتح اللام في الأصل وم . وفي م « بالإعزاب » ، والإعزاب : الإبعاد .

وقد كان يتفق في أبيات قصائدهم — من غير قصدٍ منهم إليه — اليسيرُ
النَّزْرُ، فلما انتهى قَرَضُ الشعرِ إلى المُخَدَّثِينَ، ورأوا استغرابَ الناسِ للبديعِ
على افتنانهم فيه، أولعوا بتَوَرُّدِهِ إظهاراً للاقتدار، وذهاباً إلى الإغراب .
فمن مُفْرِطٍ ومُقْتَصِدٍ، ومحمودٍ فيما يأتيه ومذموم، وذلك على حسب نُهوضِ
الطبعِ بما يُحْمَلُ، ومَدَى قُوَّاهُ فيما يطلب منه ويُكَلِّفُ . فمن مال إلى الأولِ
فلأنَّهُ أشبه بطرائق الإغراب، لسلامته في السَّبَكِ، واستوائه عند الفحص .
ومن مال إلى الثاني فلدلالته على كمال البراعة، والالتذاذ بالغرابة .

* * *

وأما تمجُّبُك من أبي تمام في اختيار هذا المجموع وخروجه عن ميدان
شعره، ومفارقة ما يهواه لنفسه؛ وإجماع نُقَّاد الشعرِ بَعْدَهُ على ما صحبه من
التوفيق في قصده، فالقولُ فيه أن أبا تمامٍ كان يختار ما يختار لجودته لا غير،
ويقول ما يقوله من الشعر بشهوته . والفرق بين ما يُشْتَهَى ^(١) وبين ما يُسْتَجَاد
ظاهرٌ، بدلالة أنَّ العارف بالبرِّ قد يشتهي لُبْسَ ما لا يستجيده، ويستجيد
ما لا يشتهي لُبْسَهُ . وعلى ذلك حالُ جميع أعراض الدنيا مع العقلاء ^(٢) العارفين
بها، في الاستجادة والاشتهاء . وهذا الرجل لم يَمِذْ من الشعراء إلى المشتهرين
منهم دون الأغفال، ولا من الشعر إلى المتردِّد في الأفواه، الجيب لكلِّ داغٍ،
فكان أمره أقرب، بل اعتسَفَ في دواوين الشعراء جاهليَّهم ومُخَضَّرِهم،
وإسلاميَّهم ومولِّدِهم، واختطف منها الأرواح دون الأشباح، واخترف الأثمار
دون الأكمام ^(٣)، وجمَعَ ما يوافق نظمه ويخالفه؛ لأنَّ ضروب الاختيار لم تَحْفَ

(١) في الأصل : « يشتر » ، صوابه في م .

(٢) في الأصل : « من العقلاء » ، صوابه في م .

(٣) الاختراف : اجتناء الثمر . والأكمام : جمع كم ، بالكسر ، وهو غطاء النور الذي

هو أصل الثمرة .

عليه ، وطرق الإحسان والاستحسان لم تَسْتَرِ عنه ، حتى [إنَّكَ ^(١)] تراه ينتهى إلى البيت الجيّد فيه لفظة تَشِينُهُ ، فَيَجْزُرُ نَقِصَتَهُ من عنده ، وَيُبْدِلُ الكلمة بأختها فى نقدّه . وهذا يَبِينُ لِمَن رَجَعَ إلى دواوينهم ، فقابل ما فى اختياره بها . ولو أنّ نَقْدَ الشعر كان يُدْرِكُ بقوله لكان مَن يقول الشعر مِّن العلماء أشعر الناس . ويكشف هذا أنه قد يَمِيزُ الشعر من لا يقوله ، ويقول الشعر الجيد من لا يعرف نقدّه . على ذلك كان البُخْتَرِىّ ، لأنّه فيما حُكِيَ عنه كان لا يُفَجِّبُ من الشعر إلّا بما وافق طبعه ومعناه ولفظه .

وحكى الصّوليّ أنه سمع المُبرّد يقول : سمعت الحسن بن رجاء يقول : ما رأيت أحداً قط أعلم بجيد الشعر قديمه وحديثه من أبى تمام . وحكى عنه أنه مرّ بشعر ابن أبى عيّنة فيما كان يختاره من شعر المحدثين فقال : « وهذا كله مختار » . هذا وشعره أبعدُ الأشياء من شعره . وهذا واضح .

* * *

وأما ما غلب على ظنك ^(٢) من أنّ اختيار الشعر موقوف على الشهوات ؛ إذ كان ما يختاره زيدٌ يجوز أن يزيّفه عمروٌ ، وأنّ سبيلها سبيلُ الصّور فى العيون ، إلى غير ذلك مما ذكرته — فليس الأمر كذلك ؛ لأن من عرّف مستور المعنى ومكشوفه ، ومرفوض اللفظ ومألوفه ، وميّز البديع الذى لم تقتسمه المقارض ، ولم تمتسّقه الخواطر ، ونظروا وتبحّروا ، وداروا فى أساليب الأدب فتخيّر ، وطالت مجاذبته فى التذاكر والابتعاث ، والتداول والابتعاث ، وبأن له القليل النائب عن الكثير ، واللحظ الدال على الضمير ، ودرى تراتب الكلام وأسرارها ، كما درى تعاليق المعانى وأسبابها ، إلى غير ذلك مما يكمل الآلة ، ويشحذ

(١) هذه من م .

(٢) م : « فى ظنك » .

القريحة — تراه لا ينظر إلّا بعين البصيرة ، ولا يسمع إلّا بأذن النصف^(١) ، ولا ينتقد إلّا بيد المعدلة^(٢) ، فحُكْمُهُ الحكم الذي لا يُبدل ، ونقدّه النقد الذي لا يُغيّر .

واعلم أنه يعرف الجيد من يجهل الرديء . والواجب أن تعرف المقابح المنسَخطة كما عرفت المحاسن المرتضاة ، وجماعها إذا أُجْمِلت أنها أضداد ما بيتناه من عمد البلاغة ، وحِصَال البراعة ، في النظم والثر . وفي التفصيل كأن يكون اللفظ وحشياً أو غير مستقيم ، أو لا يكون مستعملاً في المعنى المطلوب ، فقد قال همر رضى الله عنه في زهير : « لا يتتبع الوحش ولا يُعاظَلُ الكلام » . أو يكون فيه زيادة تفسد المعنى أو نقصان ، أو لا يكون بين أجزاء البيت التثام ، أو تكون القافية قِلَقَةً في مقرّها ، أو مَعِيبة في نفسها ، أو يكون في القسم أو التقابل ، أو في التفسير فساد ، أو في المعنى تناقض وخروج إلى ما ليس في العادة والطبع ، أو يكون الوصف غير لائق بالموصوف ، أو يكون في البيت حشو لا طائل فيه ، إلى غير ذلك مما يحصله لك تأملك جُمَل المحاسن وتفصيلها ، وتنبُّع ما يضادها^(٣) وينافيا ، وهذا هيئ قريب .

وإنما قلت هذا لأن ما يختاره^(٤) الناقد الحاذق قد يتفق فيه ما لو سُئِل عن سبب اختياره إياه ، وعن الدلالة عليه ، لم يمكنه في الجواب إلّا أن يقول : هكذا قضية طَبِيعِي ، أو ارجع إلى غيرى ممن له الدربة والعلم بمثله فإنه يحكم بمثله حُكْمِي ، وليس كذلك ما يستردله النقد أو ينفيه الاختيار ، لأنه لا شيء من ذلك إلّا ويمكن التنبيه على الخلل فيه ، وإقامة البرهان على رداءته ، فاعلمه .

(١) النصف والنصف ، بالتحريك فيهما : الإنصاف .

(٢) أنعدله بكسر الدال وفتحها : العدل . وجاءت في الأصل بكسر الدال .

(٣) في الأصل : « ما لا يضادها » ، والوجه ما أثبتنا من م .

(٤) في الأصل : « ما لا يختاره » والوجه حذف « لا » كما في م .

وأما^(١) تمتيكَ معرفة السبب في تأخر الشعراء عن رتبة الكتاب البلاء ،
والعذر في قلة المترسلين وكثرة المفلّقين ، والعلّة في نباهة أولئك وحول هؤلاء ،
ولماذا كان أكثر المفلّقين لا يبرعون في إنشاء الكتب ، وأكثر المترسلين
لا يفلّقون في قرض الشعر ، فإنّي أقول في كل فصلٍ من ذلك بما يحضر^(٢) ،
والله وليّ توفيقى ، وهو حسبي وعليه توكلّى .

اعلم أن تأخر الشعراء عن رتبة البلاء ، مُوجِبُهُ تأخر المنظوم عن رتبة
المنثور عند العرب ، لأمرين :

أحدهما أن ملوكهم قبل الإسلام وبعده كانوا يتبجّحون^(٣) بالخطابة والافتنان
فيها ، ويعدّونها أكمل أسباب الرياسة ، وأفضل آلات الزّعامة . فإذا وقف
أحدُهم بين السّماطين لحصول تنافرٍ أو تضاعفٍ أو تظالمٍ أو تشاجر ، فأحسنَ
الاقتضاب عند البُداهة^(٤) ، وأنجَحَ في الإسهاب وقت الإطالة ، أو اعتلى في ذِروة
مديرٍ فتصرّف في ضروب من تخشين القول وتليينه ، داعياً إلى طاعةٍ ، أو مُستَصلحاً
لمرعيةٍ ، أو غير ذلك مما تدعو الحاجة إليه ، كان ذلك أبلغ عندهم من إنفاق مالٍ
عظيم ، وتجهيز جيشٍ كبير . وكانوا يأنفون من الاشتهار بقرض الشعر ، ويمدّهُ
ملوكهم دناءة . وقد كان لامرئ القيس في الجاهلية مع أبيه حُجر بن عمرو ،
حين تعاطى قول الشعر فنهاء عنه وقتاً بعد وقت ، وحالا بعد حال ، ما أخرجه
إلى أن أمر بقتله . وقِصَّتُهُ مشهورة ، فهذا واحد .

والثاني أنهم اتخذوا الشعر مَكْسَبَةً وتجارة ، وتوصّلوا به إلى الشّوق كما

(١) في الأصل : « وإنما » ، والمصواب في م .

(٢) م : « ما يحضر » .

(٣) التبجّح : الفخر والتباغى .

(٤) اقتضاب الكلام : ارتجاءه ، اقتضاب الحديث والشعر : تكلم به من غير تهمة

أو إعداده له .

توصلوا به إلى العلية، وتعرضوا للأعراض النفس، فوصفوا اللثيم عند الطمع فيه بصفة الكريم، والكريم عند تأخر صلته بصفة اللثيم، حتى قيل : « الشعر أدنى مروة السرى، وأسرى مروة الدنى ». وهذا الباب أمره ظاهر. وإذا كان شرف الصانع بمقدار شرف صناعته، وكان النظم متأخراً عن رتبة النثر، وجب أن يكون الشاعر أيضاً متخلفاً عن غاية البليغ.

ومما يدل على أن النثر أشرف من النظم، أن الإعجاز من الله تعالى جدّه. والتحدّي من الرسول عليه السلام وقفاً فيه دون النظم؛ يكشف ذلك أن معجزات الأنبياء^(١) عليهم السلام في أوقاتهم كانت من جنس ما كانت أممهم يؤمنون به في حينهم، ويغلب على طبائعهم، وبأشرف ذلك الجنس. على ذلك كانت معجزة موسى عليه السلام، لأنها ظهرت عليه وزمنه زمن السحر والسحرة، فصارت من ذلك الجنس وبأشرفه. وكذلك كان حال عيسى عليه السلام، لأن زمنه كان زمن الطب، فكانت معجزته وهي إحياء الموتى، من ذلك الجنس وبأشرفه. فلما كان زمن النبي صلى الله عليه وسلم زمن الفصاحة والبيان، جعل الله معجزته من جنس ما كانوا يؤمنون به وبأشرفه، فتحدّاهم بالقرآن كلاماً منشوراً، لا شعراً منظوماً.

وقد قال الله عز وجل في تنويه النبي عليه السلام^(٢) : ﴿ مَا عَلَّمْنَاهُ الشُّعْرَ يَوْمًا يَنْتَفِي لَه ^(٣) 》.

(١) في الأصل : « فيكشف ذلك أن معجز الأنبياء » ، وأثبتنا ما في م .

(٢) يتال نوه فلانا ونوه به إذا رفعه وطير به وقواه ، ومنه قول أبي نخيلة :

ونودت لي ذكرى وما كان خاملاً ولكن بعض الذكر أنه من بعض

م : « في تنزيه النبي عليه السلام » .

(٣) هذا وجه جائز في الاستشهاد بالقرآن مع ترك إلواو أو الفاء ونحوهما . انظر

الحويان (٣ : ٤/١٥ ، ٥٧ ، ٢٧٦) ورساله الشافعي الفقرات رقم ٦٤٣ ، ٩٧٤ ، ٩٧٥

بتحقيق الشيخ أحمد شاكر .

وقال أيضاً : (والشُعراء يَتَّبِعُهُمُ الْغَاوُونَ . أَلَمْ تَرَ أَنَّهُمْ فِي كُلِّ وَادٍ يَهِيمُونَ . وَأَنَّهُمْ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ) .

ولما كان الأمر على ما بيناه وجب أن يكون النثر أرفع شأنًا ، وأعلى تنمكًا وبناء من النظم ، وأن يكون مزاوله كذلك ، اعتباراً بسائر الصناعات وبمزاوليها^(١) .

* * *

وأما السبب في قلة المترسلين وكثرة المُفْلِقِينَ وعِزٌّ مَن جمع بين النوعين مبرزًا فيهما ، فهو أن مَبْنَى « الترسل » على أن يكون واضح المنهج ، سهل المعنى ، متسع الباع ، واسع النطاق ، تدلُّ لوازمه على حقائقه ، وظواهره على بواطنه ، إذ كان مؤرّده على أسماح مفترقة : من خاصية وعامة ، وأفهام مختلفة : من ذكورية وغبية . فحتى كان مقسّمًا متساويًا ، ومنسلسلًا متجاوبًا ، تساوت الأذان في تلقيه ، والأفهام في درايته ، والألسن في روايته ، فيُسمَحُ شاردُه إذا استدعى ، ويتعجّلُ وافِده إذا استدنى ، وإن تطاول أنفاسُ فصوله ، وتباعد أطراف حُزونه وسهوله . ومبنى « الشعر » على العكس من جميع ذلك لأنه مبنى^(٢) على أوزان مقدّرة ، وحدود مقسّمة ، وقواف يُساق ما قبلها إليها مهَيّأة ، وعلى أن يقوم كلُّ بيت بنفسه غير مفتقرٍ إلى غيره إلا ما يكون مضمّنًا بأخيه ، وهو عيب فيه . فلما كان مداه لا يمتدُّ بأكثر من مقدار عَرُوضِهِ وَصَرِيحِهِ ، وكلاما قليلًا ، وكان الشاعر يعمل قصيدته بيتًا بيتًا ، وكلُّ بيت يتقاضاه بالاتحاد ، وجب أن يكون الفضل في أكثر الأحوال في المعنى ، وأن يبلغ الشاعر في تليظفه ، والأخذ من حواشيه ، حتى يتسع اللفظ له ، فيؤدّيه على غموضه وخفائه — حدًّا يصير

(١) م : « وبمزاوليها » .

(٢) م : « مبنى » .

المدرَكُ له والمَشْرِفُ عليه ، كالفائزِ بذخيرةِ اغتتمها ، والظافرِ بدفينةِ استخرجها .
وفي مثل ذلك يحسنُ انحاءُ^(١) الأثر ، وتباطؤُ المطلوبِ على المنتظر . فكلُّ
ما يُحمَدُ في الترسلِ ويختار ، يُذَمُّ في الشعرِ ويرفض .

فلما اختلفَ اللَّبْنِيَانِ كما بيَّنَّا ، وكانَ التَّوَلَّى لكل واحدٍ منهما يختارُ أبعدَ
الغاياتِ لنفسه فيه ، اختلفتَ فيهما الإصابتان ، لتبايُنِ طرفيهما ، وتفاوتِ قطريهما ،
وبُعدِ^(٢) على القرائحِ الجمعِ بينهما . يكشفُ ذلكُ أن الرِّجَزَ وإنْ خالفَ القصيدَ
مخالفةً قريبةً ترجعُ إلى تقطيعِ شأوَ اللفظِ فيه ، وتزاحمِ السَّجْعِ عليه ، قلَّ عددُ
الجامعينِ بينهما ، لتقاصرِ الطباعِ عن الإحاطةِ بهما . فإذا كانَ الرِّجَزُ والقصيدُ
مع أنَّهما من وادٍ واحدٍ ، أفضتِ الحالُ بمتعاطيهما إلى ما قلتُ على خلافِ يسيرِ
بينهما — فالنثرُ والنظمُ وهما في طرفينِ ضِدِّينِ ، وعلى حالتينِ متباينتين ،
أولى وأخصُّ .

* * *

وأما السببُ في قلةِ البلاءِ وكثرةِ الشعراءِ ، ونباءِ أولئك وخمولِ هؤلاء ،
فهو أنَّ المترسِّلَ محتاجٌ إلى مراعاةِ أمورٍ كثيرةٍ ، إنْ أهملها أو أهمل شيئاً منها
رجعتِ النقيصةُ إليه ، وتوجهتِ اللائمةُ عليه .

منها تبينُ^(٣) مقاديرُ من يكتبُ عنه وإليه ، حتَّى لا يرفعَ وضعاً ، ولا
يضعَ رفيعاً .

ومنها وزنُ الألفاظِ التي يستعملها في تصاريقه ، حتَّى تجيئَ لاثقةً بمن يُخاطَبُ
بها ، مُفخمةً لحضرةِ ساطانه^(٤) التي يصدرُ عنها .

(١) رسمت في الأصل وم : « انعماء » مع وضع شدة على النون .

(٢) م : « فيبعد » .

(٣) في الأصل : « يبين » ، صوابه في م .

(٤) م : « سلطانها » .

ومنها أن يعرف أحوال الزمان ، وعوارض الحدّثان ، فيتصرّف معها على مقاديرها في النقص والإبرام ، والبسط والانتقباض .

ومنها أن يعلم أوقات الإسهاب والتطويل ، والإيجاز والتخفيف ؛ فقد يتفّق ما يحتاج فيه إلى الإكثار ، حتّى يستغرق في الرسالة الواحدة أقدارَ الفصائد الطويلة ، ويتفّق أيضا ما تغنّى فيه الإشارة ، وما يجري تجرى الوحي في الدلالة .

ومنها أن يعرف من أحكام الشريعة ما يقف به على سَوَاء السبيل ولا يشتطّ في الحكومة ، ولا يعدل فيما يخطّ عن المحجّة . فهو إنّما يترسّل في عهد الولاية والقضاة ، وتأكيّد البيعة والأيمان ، وعمارة البلدان ، وإصلاح فساد ، وتحريض على جهاد ، وسدّ ثغور ورثق فتوق ، واحتجاج على فتن ، أو مجادلة لميلّة ، أو دعاء إلى ألفيّة ، أو نهى عن فرقة ، أو تهنئة بمعطيّة ، أو تعزية برزنيّة ، أو ماشا كل ذلك من جلائل الخطوب ، وعظام الشنون التي يحتاج فيها إلى أدوات كثيرة ، ومعرفة مفتنّة .

فلما كان الأمر على هذا صار وجود المظلمين بمجودة النثر أعزّ ، وعددُهم أنزر . وقد ستمتهم الكتابة بشرفها ، وبوأتهم منزلةً رياستها ، فأخطارهم عالية يحسب علو صناعتهم ، ومعاقد رياستهم ، وشدة الفاقة إلى كفايتهم .

والشعراء إنّما أغراضهم التي يسدّدون نحوها ، وغاياتهم التي ينزّعون إليها ، ووصف الديار والآثار ، والحنين إلى المعاهد والأوطان ، والنشيب بالنساء ، والتلطيف في الاجتداء ، والتفنّن في المديح والهجاء ، والمبالغة في التشبيه والالوصاف . فإذا كان كذلك لم يتدأّنوا في المضمار ، ولا تقاربوا في الأقدار . وهذا القول كافٍ .

وإذ قد أتينا بما أردنا ، ووقينا بما وعدنا ، فإننا نشغل بما هو القصد من شرح الاختيار ، والله الموفق للصواب ، والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله الأخيار .